مجلة جامعة بني وليد للعلوم الإنسانية والتطبيقية
Bani Waleed University Journal of Humanities and Applied Sciences
تصدر عن– جامعة بني وليد – ليبيا
Website:https://jhas-bwu.com/index.php/bwjhas/index
المجلد العاشر ـ العدد الثالث ـ 2025 ـ الصفحات (436- 451)
ISSN3005-3900

Grammatical issues in which Al-Damāmīni disagreed with the grammarians in his explanation of Al-Mazaj

Dr. Hussein AlHadi AShareef [1]*, Dr. Hassan Al-Senussi Al-Sharif [2]
[1] Department of Arabic Language، Faculty of Education، Asmarya Islamic University، Zliten-Libya.
[2] Department of Arabic Language and Islamic Studies، Faculty of Arts، Asmarya Islamic University Zliten-Libya.
h.ashareef@asmarya.edu.ly

مسائـل نحويـة خالـف فيهـا الدمامينـي النحـاة فـي شـرح المـزج

د. حسين الهادي الشريف [1]* د. حسن السنوسي الشريف [2]
[1] قسم اللغة العربية، كلية التربية، الجامعة الأسمرية الإسلامية، زليتن، ليبيا
[2] قسم اللغة العربية والدراسات الإسلامية، كلية الآداب، الجامعة الأسمرية الإسلامية، زليتن، ليبيا

تاريخ الاستلام: 12-05-2025 تاريخ القبول: 07-07-2025 تاريخ النشر: 17-07-2025

Abstract:
This research addresses the grammatical disagreements among grammarians, a phenomenon whose roots extend back to ancient times, as seen in the emergence of grammatical schools, and continues to the present day. Linguists have approached various linguistic issues from multifaceted perspectives and possibilities, as grammatical disputes reflect the thought of one scholar or another. Hence, differences and disagreements arose in judging a single issue, adding another layer of value and a deeper understanding of the intricacies of language. This, in turn, influenced the evolution and diversity of linguistic thinking, enhancing the linguist's capacity for intellectual creativity and innovation in understanding language.

Creativity and mastery in grammatical disagreement are clearly evident in the methods grammarians employ to explore and comprehend language in its finest details, utilizing it to interpret and understand Quranic texts, noble Prophetic hadiths, Arabic poetry, and the sayings of Arabs. This has contributed to the enrichment and development of the language, thereby preserving it.

Many grammarians have distinguished themselves in this field, among them the eminent scholar Badr al-Din al-Damamini, a grammarian and linguist of the 9th century AH. He made numerous contributions across various disciplines, including grammar, hadith, rhetoric, language, prosody, and literature. We have selected his book, *Sharh al-Mazj fi Sharh Mughni al-Labib li Ibn Hisham*, as the subject of our study due to its richness in grammatical opinions, its inclusion of diverse linguistic issues and topics, its various grammatical examples, and its wide range of sources. Additionally, it contains differences in grammatical opinions between al-Damamini and other grammarians across different eras.

Keywords: Disagreement, objection, language, proof, linguists.

الملخص:
تناول هذا البحث الخلاف النحوي بين النحاة، وهو من الظواهر التي امتدت جذورها من القِدم متمثلة في نشأة المدارس النحوية إلى وقتنا الحاضر؛ حيث تناول علماء اللغة المسائل اللغوية المختلفة من منظور متعدد الأوجه والاحتمالات، فالخلافات النحوية تعبر عن فكر هذا العَلَم أو ذاك، ومن هنا نشأ التباين والخلاف في الحكم على المسألة الواحدة، مما أضاف قيمة أخرى وفهمًا عميقًا لخفايا اللغة، الذي بدوره انعكس على تطور التفكير اللغوي وتنوعه، مما عزز لدى اللغوي ملكة الإبداع الفكري، والابتكار في فهم اللغة.
إن الإبداع والإجادة في الخلاف النحوي يظهران جليا في الطريقة التي يتبعها النحاة في الوصول إلى استكشاف وإدراك اللغة بأدق تفاصيلها، وتوظيفه لتفسير وفهم النصوص القرآنية، والأحاديث النبوية الشريفة، والشعر العربي، وأقوال العرب، مما أسهم في إثراء اللغة وتطورها، وبالتالي الحفاظ عليها.
وقد برز كثير من النحاة في هذا المجال، ومن بينهم العلّامة بدر الدين الدماميني أحد علماء النحو واللغة في القرن التاسع الهجري، فقد كانت له مشاركات عدة في شتى العلوم، كالنحو، والحديث، والبلاغة، واللغة، وعلم العروض، والأدب، وقد اخترنا كتابه (شرح المزج في شرح مغني اللبيب لابن هشام)؛ ليكون موضوع دراستنا، نظرًا لغناه بآراء النحاة، واحتوائه على مسائل وقضايا لغوية متعددة ومتنوعة، واحتوائه على شواهد نحوية مختلفة، ومصادر متنوعة، ولِما فيه من خلافات في الآراء النحوية بين الدماميني والنحاة الآخرين على مختلف العصور.

الكلمات الدالة: الخلاف، الاعتراض، اللغة، الدليل، اللغويين.

المقدمة:

الحمد لله الحي القيوم، الذي جعل علم النحو وسيلة وأساسًا لفهم باقي علوم العربية، وجعل العربية لغة كتابه العظيم ودينه القويم، والصلاة والسلام على خير المرسلين، وأفصح من نطق بالضاد من العالمين، وبعد:

فإن اللغة العربية قد حفظها الواحد الأحد بحفظه القرآن العظيم، وهيأ لذلك أسباباً، منها اهتمام العلماء بعلومها، وفي مقدمتها علم النحو الذي هو عمادها، فتنافسوا في تأليف المؤلفات، قديمًا وحديثًا، كان هدفهم الأول والأخير حفاظهم على لغة القرآن العظيم، وكانت تصانيفهم مختلفة، فمنها المتون، ومنها الشروح، ومنها الحواشي، ...إلخ.

وقد بذل علماء العربية في ذلك جهودًا كبيرة، وقفوا من خلالها على أسرار كثير من لطائف اللغة العربية، فتركوا لنا تراثًا ضخمًا كان نتاج فكرهم، وعميق نظرهم، ومن الذين بذلوا جهدهم وأبدعوا في تأليفهم المختلفة في شتى فنون العربية، وجعلوها سهلة ميسورة لنا البدر الدماميني –رحمه الله- من خلال تآليفه المتعددة والمتنوعة في شتى العلوم، ومنها المؤلَّف موضع البحث المسمى بـ (شرح المزج في شرح مغني اللبيب لابن هشام)، الذي كان حافلًا بآرائه وأفكاره، وآراء وأفكار النحويين باختلاف مذاهبهم ومشاربهم، حيث إن الدماميني -رحمه الله- لم يكتف بعرْض هذه الآراء والأفكار ونقلها فقط، بل عكف عليها بالشرح والاعتراض عليها، حيث إنه -غالبًا- لم يترك نحويًا نقل عنه مسألة من مسائل النحو إلّا واعترض عليه، أو وافقه، أو استدرك عليه بالحجة والبرهان، معتمدًا في ذلك على أصول النحو العربي.

إن دراسة خلاف النحاة وعرض آرائهم يعد شكلًا من أشكال الدراسات العلمية القيمة والهادفة، لِمَا تحتويه من مدارسة ومناقشة للمسائل النحوية المختلفة وتدعيمها بالحجة والبرهان، ومن هنا جاءت فكرة هذا البحث من الباحثين، وإسهامًا منهما في تجلية العطاء العلمي اللغوي، فمثل هذه الأبحاث تأخذ بيد طلاب العلم إلى بناء شخصيتهم اللغوية، وتنمية أفكارهم، وتوسيع مداركهم.

إشكالية البحث:

الدماميني له منزلة عالية وجهود واضحة في عرض المسائل والآراء النحوية واستعراضها وتحليلها ونقدها في كتابه شرح المزج، غير أن المنهج والخلاف في تناوله لمعظم المسائل، ومدى التزامه بأصول النحو، وأثر هذا الخلاف في الدرس النحوي وإثرائه، لم يحظ بدراسة مستفيضة تُجلي أبعاد شخصيته النحوية ومنهجه التحليلي والنقدي. مما يدعو إلى البحث عن طبيعة هذه الخلافات، والأسس التي اعتمد عليها الدماميني في

متابعاته واعتراضاته وموافقاته، ومدى إسهامها في إغناء الفكر النحوي العربي.

تساؤلات البحث:

1. هل كان خلاف الدماميني مع مدرسة نحوية معينة أو مع نحويين في مرحلة زمنية معينة؟.
2. هل كان الدماميني يتتبع الخلافات موافقًا لها أو معارضًا من دون أدلة؟.
3. هل كان الدماميني محقًا في كل اعتراضاته ومخالفته للنحاة؟.
4. هل للخلافات النحوية ضوابط وقواعد توضحها؟.
5. هل أضاف الخلاف النحوي جديدًا للغة العربية، وهل أسهم في تطورها؟.
6. هل يخضع الخلاف النحوي لأصول النحو المختلفة؟.

أهداف البحث:

1. دراسة بعض المسائل النحوية التي خالف فيها الدماميني النحويين في شرح المزج.
2. بيان تأثير أصول النحو للعلّامة الدماميني أثناء مناقشته للنحويين.
3. إظهار مذهب وأراء الدماميني النحوية، وبعض جهوده النحوية من خلال عرض بعض آرائه، ومقارنتها مع آراء غيره من أعلام النحو في عصره أو بمن سبقه، أو بمن جاء بعده، وترجيح تلك الآراء.
4. تزويد الباحثين ببحث يبين بعض المسائل الخلافية النحوية بين الدماميني وغيره من النحويين.

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في تناوله لبعض المسائل الخلافية للدماميني مع بعض النحويين؛ هذا الأمر ذو أهمية في إثراء الدرس اللغوي وتطوره، ويمكن أن يستفيد البحاث من خلال خاتمة البحث من نتائجه؛ لمعرفة شخصية الدماميني اللغوية ومدى علمه.

منهجية البحث:

استعمل الباحثان في هذا البحث المنهج الوصفي التحليلي في دراسة أقوال النحاة من خلال عرض خلاف الدماميني معهم، معتمدين في ذلك على طائفة من كتب الأقدمين.

خطة البحث:

اقتضت طبيعة البحث أن يبدأ الباحثان بحثهما بمدخلٍ للتعريف بالبدر الدماميني، وبكتابه شرح المزج، ثم تعريف الخلاف لغة واصطلاحًا، ومنهجه في الخلاف، والألفاظ التي استعملها الدماميني في الاعتراض، ثم درسًا بعض المسائل النحوية التي خالف فيها الدماميني بعض النحاة، ثم جعلا خاتمة لما توصلا إليه، وأردفاها بقائمة المصادر والمراجع التي اعتمدا عليها في البحث، والله ولي التوفيق.

الدراسات السابقة:

لم يجد الباحثان دراسة سابقة نظير دراستهما هذه، إلّا بعض الدراسات السابقة التي لها علاقة بالدماميني دون الكتاب قيد الدراسة، وهي كالآتي:

1. اعتراضات الدماميني النحوية والصرفية على أبي حيان في كتابه تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد - الرسالة العلمية إعداد: وداد بنت أحمد بن عبد الله القحطاني، إشراف: د. عبد الفتاح بحبري إبراهيم، رسالة لنيل درجة الماجستير من جامعة أم القرى بالمملكة العربية السعودية.
2. اعتراضات الدماميني النحوية على ابن هشام في كتابه (تحفة الغريب في الكلام على مغني اللبيب) الأدوات الثلاثية أنموذجا، أ.د. حيدر كريم الجمّالي، د. علي عبدالفتاح الحاج فرهود، مجلة مركز دراسات الكوفة، العدد 66، ج 2.
3. موازنة بين منهج كُلٍّ من أبي حيان الأندلسي والدماميني في اعتراضاتهما النحوية على ابن مالك في شرح التسهيل، م: محمد شكري خليل السيد، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية، العدد 24، ج 4.
4. اعتراضات المرابط الدلائي (ت1090هـ) على الدماميني (ت827هـ) : دراسة نحوية، ميساء طه خماس، الجامعة المستنصرية - كلية الآداب - قسم اللغة العربية، أطروحة جامعية، 2015.
5. الدماميني حياته وآثاره ومنهجه في كتابه تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، محمد عبد الرحمن المفدى، مطابع الفرزدق التجارية، الرياض-المملكة العربية السعودية، ط: 1، ت ط: 1402ه-1982م.

أولًا: المـــدخـــل

أولا: التعريف بالدماميني:

هو (بدر الدين) محمّد بن أبي بكر بن عمر بن أبي بكر محمّد بن سليمان المخزومي، السَّكندري، المالكي، المعروف بالدماميني، أو ابن الدماميني، مهر في العربية والأدب والشعر والفقه وغيرها. **(السيوطي، 2005: 670/2؛ الحنبلي، 1994: 7/181-182).**

وتتلمذ الدماميني على أبي الفضل النويري (786هـ)، ومحيي الدين القروي (ت788هـ)، وأبي الفداء الحنفي (ت802هـ)، وابن المُلقِّن (ت804هـ)، وكمال الدين الدميري (ت808هـ) وغيرهم، وتتلمذ عنه علم الدين الدَّهْلوي (ت809هـ)، والزين عبادة (ت846هـ)، وأبي الخير شمس الدين ابن الجزري (ت833هـ)، والسيوطي صلاح الدين (ت856هـ) وغيرهم.

(السخاوي، 1992: 7/184-187).

من تصانيفه: تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد في النحو، ومصابيح الجامع في شرح صحيح البخاري، والعيون الغامزة في العروض (شرح للخزرجية)، ومجالس الظرفاء وآداب الخلفاء، وحسن الاقتصاص فيما يتعلّق بالاختصاص، والفواكه البدرية (ديوان شعر)، وتحفة الغريب في شرح مغني ابن هشام، وغيرها. **(حاجي خليفة، 1999: 339/1؛ البغدادي، 1951: 185/2).**

توفي البدر الدماميني - رحمه الله تعالى- في الهند بمدينة "كَلبركَا" أو "كَلبرجَا" في شهر شعبان عن نحو سبعين عامًا، سنة 827 هجري .**(الحنبلي، 1994: 7/181-182).**

ثانيًا: التعريف بشرح المزج:

هو شرح لكتاب مغني اللبيب لابن هشام (ت761هـ)، وورد اسمه في خزانة الأدب للبغدادي باسم (الشرح المزج على مغني اللبيب)، ونقل حاجي خليفة عن السخاوي في الضوء اللامع، والشوكاني في البدر الطالع أن للدماميني حاشيتان على المغني، إحداهما: هندية، والثانية: يمنية، إحداهما سماها تحفة الغريب، وأخرى حاشية على المغني، وهي شرح المزج، إلَّا أن (شرح المزج) -موضع البحث- لم يكمله الدماميني؛ حيث وصل فيه إلى حرف الفاء، وقد ألفه في بلاد الهند قُبَيل وفاته.

(البغدادي، 1997: 406/3، 212/6، 224، 230، 82/10، 86/11؛ حاجي خليفة، 1999: 1747/2).

وقد أضاف هذا الشرح إلى المكتبة العربية الجديد، من خلال المادة العلمية الموجودة داخله؛ ففيه تنوع في علوم العربية المختلفة من نحو، وصرف، ولغة، وعروض، وأدب ... إلخ، وقد كان أسلوب الدماميني فيه يمتاز بالمناقشة البناءة والحوار، بحيث تصل العبارة أو الفكرة لذهن القارئ أو السامع بشكل واضح، بعيدًا عن السأم والملل، وقد كان يورد عبارة ابن هشام في المغني كما هي، ثم يقوم ببيانها وتوضيحها، معتمدًا في ذلك على عرْض آراء النحاة -إن وُجِدت- فيها، مع عدم إغفاله لأصول النحو لإثبات هذا الرأي أو ذاك.

التعريف بالخلاف لغة واصطلاحًا:

لغـــة: الخلاف مصدر خالف، والخلاف بمعنى الضد والمضادة، وقد خالفه فلانًا مخالفةً وخلافًا، والقوم خِلْفةٌ بمعنى: مختلفون، وهما خِلْفَان، أي: مختلفان، واختلف الأمران وتخالفا بمعنى: لم يتَّفقا في أمر من الأمور، ويطلق على عدم التساوي التخالف والاختلاف.

(ابن منظور، 1994: 9/82-91).

والخلاف: خالف إليه، أي: مال، وخالفني عنه: إذا كان عكس ما رأيت، والخلاف بمعنى المخالفة أعم من الضِّد؛ لأن كل ضدين مختلفان. **(الكفوي، دون تاريخ: ص426).**

اصطلاحًـــا: عرفه الشريف الجرجاني بـ "منازعة تجري بين المتعارضين لتحقيق حقٍّ أو لإبطال باطل". **(الجرجاني، 1983: ص101).**

منهج الدماميني في الخلاف:

ينشأ الخلاف النحوي أثناء شرح المؤلف أو الشارح عبارة أو جملة ما؛ وذلك لتحليل النص تحليلاً لغويًّا دقيقًا، ونتيجة لذلك يخرج بنتيجة مخالفة لهذا الرأي أو موافقة له، بما في ذلك استعماله لأصول النحو كالسماع

والقياس ... وغيرهما، ومن هنا يظهر الخلاف بين هذا العَلَم وذاك، من خلال ما يراه صائبًا بالحجة والدليل، ومن أسباب الخلاف الناتج بين النحاة استخدامهم لأصول الصناعة والقواعد كتقديم السماع على القياس أو العكس، والاختلاف في تحليل النص لغويًّا، وربما الميول المذهبية لها دور في ذلك، كما أنَّ التأثر الظاهر بمن سبقوه من الأعلام قد يؤثر في رأيه!.

والعلّامة الدماميني ليس بمنأى عن هذا، فنجده عند عرضه لبعض مسائل النحو يخالف بعض النحويين، فيعرض المسألة أولًا وما تضمنته من أصول النحو، ثم يذكر رأيه فيها، ثم آراء بعض النحاة سواء الموافقين لرأيه أو المخالفين له، ثم يناقشهم بالحجة، ثم يذكر حكمه على هذا النحو أو ذاك بمخالفته أو موافقته، وأحيانا أخرى يكتفي بذكر آراء هذا النحوي أو ذاك دون تعليق.

ألفاظ الدماميني في الخلاف:

تعدّدت العبارات والأساليب التي استخدمها الدماميني في اعتراضاته النحوية على ابن هشام، وهي متناثرة في شرحه، ومتكررة بين ثنايا الكتاب، وهذه العبارات هي: الخطأ، والوهم، وفيه نظر، وليس كذلك، مخالف، لا محذور فيه، كان أحسن... وغيرها.

ثانيًا: المسائـــل الخلافيـــة

1. زيادة (مِنْ) الجارة في الإيجاب.

ذكر النحويون عدة معانٍ لـ (من) الجارة، منها: التبعيض، نحو: خذ من الدنانير، والسببية، نحو: من صلاتك احرزت الفلاح، وافادة التوكيد وتكون معه زائدة بشرط أن يسبقها نفي أو استفهام، ويكون مجرورها نكرة، نحو: ما تأخر من طالب، وابتداء الغاية مثل: سافرت من المدينة إلى مكة، في غير الزمان كثيرا، نحو: أعطى الغني المساكين من درهم إلى دينار، وفي الزمان قليلا، نحو قول العرب: مِن لدُ شَوْلًا فإلى إثْلائِها، ولبيان الجنس، وغيرها، وقد خالف الدماميني ابن هشام في مسألة زيادة (من) الجارة في الإيجاب.

رأي ابن هشـــام:

يرى ابن هشام أن (من) في الحديث:"إِنَّ مِنْ أَشَدِّ النَّاسِ عَذَابًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ الْمُصَوِّرُونَ" ليست زائدة كما قال الكسائي، وإنما لابتداء الغاية.

(البخاري، 1993: 2220/5؛ ابن هشام، 1985: 56/1).

رأي الدمامينـــي:

يرى الدماميني بأن (من) تأتي زائدة في الإيجاب، ووافق الكسائي في ذلك، وذكر الدماميني أن ذهب إليه ابن هشام فيه نظر من جهتين، الأولى: من ناحية اللفظ فقد روي الحديث في الصحيحين خاليًا من (من)، وما ذهب إليه الكسائي يقوى تأويله لفظًا ومعنًى، والثانية: أن الحديث ورد فيمن يصور الصور لتُعبَد من دون الله.

(الدماميني، 2008: ص213).

دراسة المسألـة:

اتفق النحويون على زيادة (من) بعد النفي، أو الاستفهام، أو النهي، فتجر النّكرة، نحو قوله تعالى:﴿ مَا لَهُمْ مِنَ اللَّهِ مِنْ عَاصِمٍ﴾ **(يونس، الآية:27)**، وقوله تعالى:﴿هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ﴾ **(فاطر، الآية:3)**، والنهي نحو: لا يقم من أحد، أي: لا تزاد (من) في الإيجاب، ولا تجر غير النكرة، هذا هو مذهب سيبويه، والمشهور عند النحويين، إلّا أن الكسائي، والأخفش، وأبا علي الفارسي، وابن جني، وابن مالك في أحد أقواله جوزوا زيادتها في الإيجاب، وأنها تجر غير النّكرة.

(سيبويه، 1998: 225/4؛ الأخفش، 1990: ص105، ابن جني، دون تاريخ: 108/3؛ ابن يعيش، 2001: 76/5-78؛ ابن مالك، 1990: 138/3).

وجعلوا منه قوله تعالى:﴿ يَغْفِرْ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ﴾**(الأحقاف، الآية:31)** ، وقول الشّاعر [الطويل]:

يَظَلُّ به الحِرْبَاءُ يَمْثُلُ قَائمًا ** وَيَكْثُرُ فيه مِنْ حَنِينِ الأَبَاعِرِ

المعنى: ويكثر فيه حنين الأباعر، فزاد (من) دون نفي، ولا ما يشبهه مع الفاعل المعرفة.

(ابـن مالـك، 1982: 799/2؛ ابـن النـاظم، 2001: ص260-261، أبـو حيـان، 1997-2024: 143/11؛

السيوطي، دون تاريخ: 464/2).

وقول سلمة بن يزيد بن مجمع الجعفي [الطويل]:

وَكُنْتُ أَرَى كَالْمَوْت مِنْ بَيْنِ سَاعَةٍ ** فَكَيْفَ بِبَيْنٍ كَانَ مَوْعِدَهُ الْحَشْرُ

المعنى: وكنت أرى بين ساعة كالموت، فزاد (من). **(ينظر المصادر نفسها)**

وابن جني قال بزيادتها في الإيجاب، وخرّج عليه قراءة نافع، وأبي جعفر، والأعرج:﴿لَمَّا آتَيتُكُم مِنْ كِتَابٍ﴾ **(آل عمران، الآية:81)**، بفتح اللام وتشديد الميم، و(آتيناكم) بألف قبل الكاف، والتقدير عنده: لمن، فأدغم نون (من) في ميم (ما)، وبعد الإدغام اجتمعت ثلاث ميمات، فحذفت ميم (من)، وبقيت الثانية التي كانت نونًا مدغمة في (ما)، وقراءة الجمهور: لما، بفتح اللام وتخفيف الميم.

(ابن جني، 1998: 260/1-261).

وجعل الأخفش من زيادة (من) قوله تعالى:﴿ وَيُكَفِّرُ عَنكُم مِّن سَيِّئَاتِكُمْ﴾ **(البقرة، الآية:271)**، وهذا ليس باستفهام ولا نفي، ومنه أيضًا: زيد مِنْ أَفْضَلِها، تريد: هو أفضلها.

(الأخفش، 1990: ص105).

وجعل الفارسي منه –أي زيادة (من) في الإيجاب حسب ما نقله عنه أبو حيان- قوله تعالى:﴿ وَيُنَزِّلُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ جِبَالٍ فِيهَا مِنْ بَرَدٍ﴾ **(النور، الآية:43)**، أي: جبالًا فيها برد.

(أبو حيان، 1997-2024: 144/11).

وجعل أبو عبيدة (من) زائدة في قوله:﴿أَنْ يُنَزَّلَ عَلَيْكُم مِّنْ خَيْرٍ مِّن رَّبِّكُمْ﴾، **(البقرة، الآية:105)**، واستدل أيضًا على زيادتها بغير الشرطين بقوله تعالى:﴿فَكُلُوا مِمَّا أَمْسَكْنَ عَلَيْكُمْ﴾ **(المائدة، الآية:4)**؛ **(أبو عبيدة، 1962: 31/2).**

وقد جعل ابن جني، وابن عصفور، وبعض البغداديين من زيادة (من) في الإيجاب قولهم: قد كان من مطر، وقد كان من حديث فخلّ عنّي، على أن أصله: يريدون: كان مطر، وقد كان حديث. **(ابن جني، دون تاريخ: 108/3؛ ابن عصفور، 1998: 501/1، أبو حيان، 1997-2024: 144/11).**

بينما ابن مالك في التسهيل أنكر زيادة (من)، وحمل الحديث "إِنَّ مِنْ أَشَدِّ النَّاسِ" على إضمار الشأن، وصرح بمخالفة الكسائي، وفي شرحه على التسهيل وافقه الكسائي في زيادة (من)، وذكر شواهد عدة، منها قوله تعالى:﴿ وَلَقَدْ جَاءَكَ مِنْ نَبَإِ الْمُرْسَلِينَ﴾ **(الأنعام، الآية:34)**، أي: جاءك نبأ...، وقول عمر بن أبي ربيعة [المتقارب]:

وَيَنْمِي لَهَا حُبُّهَا عِنْدَنَا ** فَمَنْ قَالَ مِنْ كَاشِحٍ لَمْ يَضُرْ

والمعنى: فمن قال كاشح لم يضر.

(ابن أبي ربيعة، 1996: ص187؛ ابن مالك، 1967: ص62؛ 1990: 138/3؛ أبو حيان، 1997-2024: 143/11؛ المرادي، 1992: ص318).

الترجيـــح:

يرى الباحثان أن (من) لا تزاد في الإيجاب؛ لأن المشهور والمنقول عن أكثر أهل اللغة عدم زيادتها في الإيجاب، ولأنه لو حكمنا بزيادة (من) أفاد الكلام في الحديث أن المصورين من أشد وأكثر عذابا يوم القيامة بين سائر الناس؛ لأن كما هو معلوم من الدين بالضرورة أن غيرهم أشد عذابا كالكفار، وغيرهم من فاقت ذنوبهم ذنوب المصورين، كما أن بعض العرب قالوا:"إن بك زيد مأخوذٌ"، فبطل عمل "إن" لضعفها، فـ (زيدا) يقبح عمل (إنّ) فيه، كما أن الأبيات الشعرية المستشهد بها على جواز مجيء (من) زائدة في الإيجاب يمكن وضع معنى آخر لها، ومنها: وَكُنْتُ أَرَى كَالْمَوْت مِنْ بَيْنِ سَاعَةٍ؛ فيمكن القول إن (من) أفادت ابتداء الغاية، والكاف الواقعة قبلها اسم، ويصير المعنى: وكنت أرى من بين ساعةٍ حالًا مثل الموت، على حد قول بعض العرب: رأيت منك أسدًا، أو زيادة (من) في هذا الموضع وغيره للضرورة الشعرية، وأما قول العرب: قد كان من مطر، وقد كان من حديث فخل عنّي، فهذا تخريج ضعيف؛ لركاكة الكلام. هذا والله أعلم!.

2. وقوع (إذن) جوابًا لـ (إنْ) الظاهرة.

(إذن) حرف جوابٍ وجزاءٍ، وسميتْ جوابًا لوقوعها في كلام يكون جوابًا لكلام سابق، نحو: أُكرمك، فتقول: إذن أظنُّك صادقًا، وسميت (إذن) حرف جزاء؛ لأن الكلام الداخلة عليه يكون جزاءً لمضمون الكلام السابق، نحو: أكرمك، فتقول: إذنْ أُكْرمك، وهي تنصب الفعل المستقبل، إذا كانت متصدرةً للكلام، ولم يفصل بينهما وبين الفعل بفاصلٍ غير القسم، و(لا) النافية، وهي تنصب الفعل بنفسها لا بـ (أنْ) مضمرة بعدها، وذلك على خلاف بين النحاة، وقد تكون للجواب المحض الذي لا جزاء فيه، كقولك لشخص: إني أحترمك، فيردّ عليك ذلك الشخص بقوله: إذنْ أَظنك صادقًا، وشرط عملها تصدُّرها الكلام، والفعل الواقع بعدها للمستقبل، فلا تعمل إنْ كان الفعل دالًّا على الحال، نحو: إذن أوافيك الآن، وإنْ لم تتصدَّر الكلام وجب تأخيرها، نحو: أجيئك إذن، وإن كان الكلام مفتقرًا لِمَا بعده، كمبتدأ مع خبره، نحو: أنا إذن أجيئك، أو شرطٍ مع جوابه، نحو: إنْ تزرني إذن أرحبُ بك، أو قسمٍ مع جوابه، نحو: تالله إذن أُكافئك، لم تعملْ أيضًا خلافًا التوسّط، وهي عند بعض العرب لا تنصب مطلقًا، وإذا تقدم الواوُ أو الفاءُ (إذن) جاز الوجهان، أي: الرفع والنصب، والغالب الرفع، نحو: بكْرٌ يقوم، وإذن يُكْرِمُكَ، بكْرٌ يقوم، وإذن يُكْرِمَكَ، وقوله تعالى:﴿وَإِذًا لَّا يَلْبَثُونَ خِلَافَكَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ **(الإسراء، الآية:76)**، وهنا في الآية سبقت(إذن) بحرف عطف؛ فرُفِع الفعل بعده، والرفع هو الغالب، وقد خالف الدماميني ابن هشام في مسألة وقوع (إذن) جوابًا لـ (إنْ) الظاهرة.

(أبو حيان، 1998: 4/1650-1656؛ المرادي، 1992: ص361-366).

رأي ابن هشـــام:

رأى ابن هشام أن "إذن" وقعت في جملة جواب الشرط لـ "إن" الظاهرة في قول كُثيّر عزة [الطويل]:

لَئِنْ عَادَ لي عبدُ الْعَزِيز بمثْلِها ** وأَمْكَنَنِي مِنْهَا إِذَنْ لَا أَقِيلُها

(عزة، 1971: ص305؛ سيبويه، 1998: 3/15؛ الزمخشري، 1993: ص443؛ ابن يعيش، 2001: 5/126؛ ابن هشام، 1985: 1/30؛ السيوطي، دون تاريخ: 2/375).

رأي الدماميني:

خالف الدماميني ابن هشام في وقوع (إذن) جوابًا لـ (إنْ) الظاهرة، ووصف قوله بالمخالفة للقاعدة المشهورة، وهي أنه متى اجتمع القسم والشرط فالجواب للسابق منهما، وذكر أن اللام مصاحبة لقسم مذكور في بيت قبلها، وهو:

حَلَفْتُ بِرَبِّ الرَّاقِصَاتِ إِلَى مِنًى ** يَغُولُ الْبِلَادَ نَصُّهَا وَذَمِيلُهَا

(الدماميني، 2008: ص112).

دراســة المسألــة:

اختلف النحويون في أنه إذا اجتمع القسم والشرط فالجواب هل يكون للقسم السابق أو للشرط اللاحق؟، وذلك على مذهبين:

الأول: مذهب ابن الناظم، وابن هشام، وابن عاشور، وذكروا أن (إذن) جواب للشرط، إلّا أن الفراء، والزمخشري، وابن مالك، أجازوا جعل الجواب للشرط المتأخر إن لم يسبق ذو خبر، ومثّل له الزمخشري بقوله تعالى:﴿لَئِنْ بَسَطْتَ إِلَيَّ يَدَكَ لِتَقْتُلَنِي مَا أَنَا بِبَاسِطٍ يَدِيَ إِلَيْكَ لِأَقْتُلَكَ﴾ **(المائدة، الآية:28)**، حيث اعتبر جملة النفي جزاءً للشرط مع إيذان صدره بالقسم، وتابعه في ذلك البيضاوي، مع أنّ الزمخشري خالف كلامه المذكور عند حديثه عن قوله تعالى:﴿وَلَئِنْ أَتَيْتَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ بِكُلِّ آيَةٍ مَا تَبِعُوا قِبْلَتَكَ﴾ **(البقرة، الآية:145)**، فذكر أن (ما تبعوا) جواب القسم المحذوف، وقد سد مسد جواب الشرط.

(الفراء، دون تاريخ: 1/68؛ الزمخشري، 1987: 1/203، 625-626؛ ابن مالك، 1967: ص239؛ ابن الناظم، 2000: ص476؛ ابن هشام، 1985: 1/30؛ البيضاوي، 1998: 2/123؛ ابن عاشور، 1984: 7/263).

الثاني: مذهب السيرافي، وابن جني، وابن يعيش، والأزهري، والسيوطي وهو أن الجواب للقسم السابق لا للشرط اللاحق؛ ولهذا لم يجزم الفعل، فإذا كان الجواب للشرط لجزم، ولم يجزم لكون الشرط ماضيًا، ولو كان الجواب مضارعًا والشرط ماضيًا، فالجزم هو المختار، والرفع كثير حسن، ورفع الفعل (أقيل)؛ لأن (إذن) لم

تتصدر الكلام؛ لأنها في جواب قسم مقدر، بدليل اللام التي سبقت (إن) الشرطية، وتقدير الكلام: والله لئن جاد لي، وقد حُذِف جواب الشرط لدلالة جواب القسم عليه، و(إذن) لم تقع بين الشرط وجوابه، وإنما وقعت بين القسم وجوابه ولهذا أُهمِلت.

(السيرافي، 2008: 206/3؛ ابن جني، 2000: 75/2؛ ابن يعيش، 2001: 142/5؛ الأزهري، 2000: 367/2؛ السيوطي، دون تاريخ: 375/2).

وقال ابن مالك في ألفيته:

"وَاحْذِفْ لَدَى اجْتِمَاعِ شَرْطٍ وَقَسَمْ ** جَوَابَ مَا أَخَّرْتَ فَهْوَ مُلْتَزَمْ"

(ابن مالك، 2021: ص90)

معنى هذا أنه متى اجتمع في الكلام شرط وقسم حُذِف جواب المتأخر منهما، واستُغني عنه بجواب السابق، سواء كان السابق الشرط، نحو: إنْ يصدقْ واللهِ زيد يفلحْ، أو القسم سواء مصرحًا به، نحو: والله إن يسافر بكرٌ لأسافرنَّ معه، أو مدلولا عليه باللام الموطئة للقسم، نحو قوله تعالى:﴿لَئِنْ أُخْرِجُوا لا يَخْرُجُونَ مَعَهُمْ﴾ **(الحشر، الآية:12)**، أو بالواو مع حذف اللام، نحو قوله تعالى:﴿وَإِنْ لَمْ يَنتَهُوا عَمَّا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ **(المائدة، الآية:73)**.

والعيني تعرّض لإعراب هذا الشاهد، وذكر أن (لا أقيلها) في موضع جزم على جواب الشرط، وعملت إن في الموضع دون اللفظ، ولعل هذا غريب!؛ لأن المتقدم هنا القسم، وعند اجتماع القسم والشرط فالجواب للمتقدم، وجاء هنا مرفوعًا على أنه فاعل، وهو منفي فلم يؤكد.

(العيني، 2010: 1863/4).

الترجيـــح:

يرى الباحثان أن الجواب للقسم لا الشرط؛ لتقدمه عليه، وهو القول المشهور عند النحويين، ولأنه لو كانت (إذن) جوابًا للشرط لكان بالفاء؛ لأنه سبقه نفي، كقوله تعالى:﴿وَإِذَا تُتْلَى عَلَيْهِمْ آيَاتُنَا بَيِّنَاتٍ مَا كَانَ حُجَّتَهُمْ إِلا أَنْ قَالُوا﴾ **(الجاثية، الآية:25)**، وفي البيت -موضع الخلاف- لو كان الاعتماد على اللام في (لئن) دون (لا أقيلها) لوجب جزم الفعل بعد (لا) في الجزاء، ولكن عندما جاء الفعل (لا أقيلها) مرفوعًا، عُلِم أن المقصد فيه القسم لا الشرط، ولعل تمثيل ابن هشام بهذا البيت ليس على قاعدة متى ما اجتمع القسم والشرط فالجواب للمتقدم، ولا يخفى هنا أن المتقدم هو القسم لا الشرط، بل ذهب مذهب الفراء وابن مالك في جواز جعل الجواب للشرط المتأخر إنْ لم يسبق ذو الخبر، ولكنه لم يصرح بهذا. هذا والله أعلم بالصواب!.

3. مجيء (جير) حرف جواب بمعنى (نعم)، لا اسمًا بمعنى (حقًّا).

(جير) بكسر الراء وفتحها، والمشهور الكسر، وعللوا ذلك بالتقاء الساكنين كـ (أمس)، والفتح للتخفيف كـ (أين)، و(كيف)، وقد خالف الدماميني ابن مالك في مسألة مجيء (جير) حرف جواب بمعنى (نعم)، لا اسمًا بمعنى (حقًّا). **(الرضي، 1996: 318/4، 152/4).**

رأي ابن مـــالك:

رأى ابن مالك أن (جير) حرف جواب بمعنى (نعم)، لا اسم بمعنى (حقًّا)، وعلل ذلك بأن كل موضع صلُح فيه وقوع (جير) صلُح فيه وقوع (نعم)، وفي المقابل ليس كل موضع صلُح فيه وقوع (جير) صلُح فيه وقوع (حقًّا)، كما أن (نعم) تشبه (جير) في اللفظ والاستعمال؛ ولذلك بُنيت، وبالتالي أُلحقت بها، ولو واقعت (حقًّا) في الاسمية لأعربت، ولجاز دخول الألف واللام عليها مثل (أبدًا). **(ابن مالك، 1982: 883/2).**

رأي الدمامينـــي:

وصف الدماميني قول ابن مالك بأنه فيه نظر؛ لأن المشابهة اللفظية بين (جير) و(نعم) منتفية، أما كون كل منهما ثلاثي الحروف أكر لا يلتفت إليه. **(الدماميني، 2008: ص623).**

دراســة المسألـــة:

اختلف النحويين في (جير)، من حيث كونها حرفًا بمعنى (نعم)، أو اسمًا بمعنى (حقًّا)، أو ظرفًا بمعنى (أبدًا)، فمن قال باسميتها: سيبويه، والزمخشري، وابن بري، على ما ذكره البغدادي، وهي مبنية؛ وبنيت لقلة تمكنها؛ لأنها تستعمل في القسم دون غيره.

(سيبويه، 1988: 286/3، 152/4؛ الزمخشري، 1993: ص416؛ البغدادي، 1973-1994: 59/3).

واستُدِل بقول أعرابي من بني أسد [الوافر]:

وَقَائِلَةٍ: أَسِيتَ! فَقُلْتُ: جَيْرِ ** أَسِيٌّ إِنَّنِي مِنْ ذَاكَ إِنَّهْ

(الرضي، 1996: 318/4، 152/4؛ ابن مالك، 1990: 220/3؛ أبو حيان، 1998: 1790/4).

والدليل على اسميتها التنوين، والتنوين من خصائص الأسماء، وردّ هذا القول الشلوبين، وذكر أن هذا التنوين يمكن أن يكون تنوينًا شاذًّا، كمجيء التنوين في اسم الفعل في الخبر في قولهم: قدإ لك، بكسر الهمزة، ويمكن أن يكون من تنوين الترنم الذي يلحق القوافي عوضا من ياء، التي لابد منها في الوزن.

(أبو حيان، 1997-2024: 408/11).

وذكر ابن أبي الربيع بأنها اسم فِعل بمعنى: أعترفُ، وذهب مذهبه الجرجاني كونها اسم فعل، وبُنِي مثل بناء أسماء الأفعال، وحُرِّك بالكسر لالتقاء الساكنين، ويستعمل في القسم دون غيره، ولا يظهر معه القسم، وسبقهما في ذلك الجوهري، ومعناها عنده: أعترف وأقرُّ.

(الجوهري، 1987: 619/2؛ ابن أبي الربيع، 1986: 946/2؛ الجرجاني، 1983: 141/1).

وقيل: بأنها ظرف بمعنى: أبدًا، وبني لقلة تمكنه، وكأنه قيل: لا أفعل ذلك أبدًا.

(أبو حيان، 1998: 1789/4).

وقال بحرفيتها ابن الخباز، والرضي، وابن يعيش، وأبو حيان، وابن هشام، وغيرهم.

(ابن الخباز، 2007: ص62؛ الرضي، 1996: 317/4؛ ابن يعيش، 2001: 55/5؛ أبو حيان، 1997-2024: 409/11؛ ابن هشام، 1985: 162/1).

وردوا على مَن قال باسميتها بأنّ هذا التنوين لا يدلُّ عل اسميَّتها؛ لأنَّه ليس بتنوين تمكُّن ولا تنكير، ولو لم تكن حرفًا بمعنى (نعم)، لم تُعطَفْ عليها في قول بعض الطائيين [الطويل]:

أَبَى كَرَمًا لَا آلفًا جَيْرِ أَوْ نَعَم ** بِأحسَنِ إِيفَاءٍ، وَأَنْجَزِ مَوْعِدِ

(ابن مالك، 1990: 219/3؛ المرادي، 1992: ص434؛ السيوطي، دون تاريخ: 258/4).

ولم يؤكد (نعم) بها، في قول الطفيل الغنوي [الطويل]:

وَقُلْنَ عَلَى الْبَرْدِيّ أَوَّلُ مَشْرَبٍ ** نَعَمْ، جَيْرِ، إِنْ كَانَتْ رِوَاء أَسَافِلُهْ

(الغنوي، 1968: ص84؛ ابن مالك، 1990: 219/3؛ المرادي، 1992: ص434؛ السيوطي، دون تاريخ: 258/4).

ولا قوبل بها (لا) في قول الراجز -لم يعرف قائله-:

إِذَا تَقُولُ لاَ ابْنَةُ العُجَيْرِ

تَصْدُقُ لاَ إِذَا تَقُولُ جَيْرِ

(ابن مالك، 1990: 219/3؛ المرادي، 1992: ص434؛ السيوطي، دون تاريخ: 258/4).

الترجيـــــح:

يرى الباحثان أن الصَّحيح –وهو مذهب أكثر النحاة- في (جير) أنها حرف جواب وتصديق، بمعنى: أجل، ونعم؛ لأن ما ذُكِر من شواهدٍ وردت فيها (جير) يصلح فيها وضع (نعم) موضع (جير)؛ ولشبهها بحرف الجواب (نعم) بُنيت، وأكثر استعمال (جير) مع القسم، نحو: جيرِ لأجتهدنّ، أي: نعم والله لأجتهدن، فتكون تصديقًا للخبر، الموجب أو المنفي على حد سواء، ولا تستعمل (جير) في جواب الاستفهام، فتقول: إذا قال: ذهب عمرو، أو لم يذهب: جير، أي: نعم، كما أن يمكن القول إن مَنْ قال باسمية (جَيْرِ)، بدليل دخول التنوين في قوله: وَقَائِلَةٍ، أي: ربَّ قائلة مخاطبة لي: أسيتَ!، فقلتُ مُجيباً عنها: جَيْرِ، بالتنوين، لعله لا يمكن الاستدلال به؛ لسببين، أحدهما: أنَّ النون ليست بتنوين، بل بقيَّة من كلمة (إنَّ) التي بمعنى: نَعَمْ، والتي جاءت لتأكيد (جَيْرِ)، حُذِفتْ الهمزة للتخفيف، وحُذِفتْ إحدى النونيْن، فبقتْ نون واحدة، فأشبهت التنوين، والآخر: أنَّ تنوين الترنُّم تشبيهًا لآخر النِّصف بآخر البيت، وتنوين الترنّم غير مختص بالأسماء، بل يدخل الاسم والفعل، والحرف، كما أنها لو كانت اسمًا بمعنى (حقا) لأُعربت، ولجاز دخول (أل) عليها، كما أن حقاً كذلك، وكذلك لا تكون ظرفية بمعنى (أبدًا)، ولا اسم فعل؛ لعدم وجود دليل أو حجة تفيد بذلك. هذا والله أعلم.

4. مجـــيء(حيث) للزمـــــان.

ذكر العرب أن لـ (حيث) أربع لغات، وهي: حيثُ، حيثَ، حَوْثُ، حَوْثَ، وتتصل بها (ما) فتصير للمجازاة، فتجزم فعلين شرطًا وجزاءً كـ (إنْ)، نحو: حيثما تقمْ تُكرمْ، ولا يُجْزَمُ بها (ما) دون غيرها على خلاف، وهي ظرف مكان مبني على الضم، وعلة بنائها شبهها الحرف، وهي مبهم يبينه الكلام بعده، ولا يستعمل هذا الظرف إلّا مضافًا إلى الجملة، اسمية كانت، نحو: جلست حيث الشمس مشرقة، واجلس حيث بكرٌ جالس، أو فعلية –وهو الأكثر- نحو قوله تعالى:﴿فَكُلا مِنْ حَيْثُ شِئْتُمَا﴾**(الأعراف، الآية:19)**، ولشدة إبهامها وإرادة تعينها بإضافتها إلى المعين تبينها العرب بالجملة، ولا تكاد توقع بعدها المفرد؛ لأننا لو قلنا مثلًا: جلست حيث الشمس، أو حيث بكر، لا يوضح المراد من الكلام بتمامه لوقوع الاحتمال فيه، وإذا أتممناه –أي الكلام- بقولنا: حيث الشمس مشرقة، وحيث بكرٌ جالس، لم يبق فيه احتمال، وقد جاء بعدها مفرد نادرًا، وذلك في قول في الشاعر[الطويل]:

وَنَطْعَنُهُمْ تَحْتَ الحُبَى بَعْدَ ضَرْبِهِمْ ** بِبِيضِ المَوَاضِي حَيْثُ لَيَّ العَمَائِمِ

(الزمخشري، 1993: ص212؛ ابن يعيش، 2001: 114/3؛ ابن مالك، 1990: 232/2؛ ابن هشام، 1985: 177/1؛ ابن منظور، 1994: 139/2، 135/13).

والقياس –هنا- ألّا يضاف (حيث) إلى المفرد كـ (إذ) و(إذا)، ولعل الشاعر أضافه هنا لإجرائه مجرى ظرف المكان، والكسائي يقيسه. **(ابن هشام، 1985: 177/1).**

ومن النحويين من يخرج (حيث) عن الظرفية ويعربها، وأوردوا لها شواهد تفيد بوقوعها مضافة إليه، واسم (إنّ)، ومفعولًا به، ومجرورة بـ (من)، وبـ (الباء)، و(إلى)، و(في).

(أبو حيان، 1998: 1446/3-1450).

وفي هذه المسألة خالف الدماميني الأخفش في ورود (حيث) للزمان.

رأي الأخفـــش:

رأى الأخفش أن (حيث) ترد للزمان على قلة، واحتُج له بقول طرفة بن العبد [المديد]:

لِلْفَتَى عَقْلٌ يَعِيشُ بِهِ ** حَيْثُ تَهْدِي سَاقَهُ قَدَمُهْ

وتقدير الكلام على رأي الأخفش: في زمن الهداية، أو حين تهدي ساقه.

(ابن العبد، 2003: ص81؛ الفارسي، 1998: ص182؛ ابن يعيش، 2001: 115/3؛ ابن مالك، 1990: 233/2؛ أبو حيان، 1997-2024: 86/8).

رأي الدمامينـــي:

وصف الدماميني قول الأخفش أن (حيث) ترد للزمان بأن لا حجة له فيه؛ إذ المكانية هنا محتملة، والمعنى يكون: أين مشى لا حين مشى. **(الدماميني، 2008: ص672).**

دراســة المسألـــة:

اختلف النحويون في مجيء (حيث) ظرف زمان على مذهبين:

الأول: نحويون أجازوا مجيء (حيث) للزمان، منهم ابن الشجري، وابن الخشاب، وابن يعيش، وابن الصائغ، وابن هشام، والألوسي.

(ابن الخشاب، 1972: ص272؛ ابن يعيش، 1991: 599/2؛ ابن الصائغ، 2004: 902/2؛ ابن هشام، 1985: 187/1؛ الألوسي، 1995: 313/7).

وأورد ابن هشام وغيره شاهدًا آخر على أن (حيث) تأتي ظرفًا للزمان، وذلك في قول الشاعر - مجهول القائل- [الخفيف]:

حَيْثُما تَستَقِمْ يُقَدِّرْ لكَ اللهُ ** نَجَاحًا فِي غَابِرِ الْأَزْمَانِ

(ابن مالك، 1990: 72/4؛ ابن هشام، 1985: 187/1؛ الأزهري، 2000: 399/2).

وذكر ابن مالك في شواهد التوضيح عند عرضه لحديث أبي عبدالرحمن عبد الله بن حبيب السلمي "أنّ عثمان ﷺ حَيْثُ حُوصِرَ أَشْرَفَ عَلَيْهِمْ وَقَالَ: أَنْشُدُكُمُ اللهَ وَلَا أَنْشُدُ إِلَّا أَصْحَابَ النَّبِيِّ ﷺ أَلَسْتُمْ تَعْلَمُونَ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: مَنْ حَفَرَ رُومَةَ فَلَهُ الْجَنَّةُ، فَحَفَرْتُهَا..."؛ أنه حجة للأخفش في جواز استعمال (حيث) ظرف زمان.

(البخاري، 1993: 1021/3؛ ابن مالك، 1985: ص240).

وعلل البغدادي ذلك بأن القائلين بمجيء (حيث) ظرف زمان راجع إلى قوة شبهها بـ (حين)، فهذا الوجه في لزومها ما ليس لها أصلًا، ولا لشبهها، وقد خرجت عن قياس أمثالها، ولمّا لم يجز أن تلي (أنْ) (حين) وأشباهها المضافة إلى الجملة، ونقل (حيث) من أصلها إليها للمشابهة بينهما، وأخذِ حكمها؛ وجب ألا يجوز إيلاؤها أن ألبتة حملًا لها عليها. **(البغدادي، 1973-1994: 146/3).**

الثاني: نحويون لم يجيزوا مجيء (حيث) للزمان، واكتفوا بمكانيتها، وهم الجمهور، فسيبويه ذكر في كتابه أنها ظرفٌ للمكان، وهي بمنزلة قولك: هو في المكان الذي فيه عمرو، وتبعه المبرد، وابن مالك، وأبو حيان، وغيرهم.

(سيبويه، 1988: 233/4؛ المبرد، 1994: 175/3؛ ابن مالك، 1990: 233/2؛ أبو حيان، 1997-2024: 68/8).

الترجيـــح:

يرى الباحثان أن (حيث) ظرف مكان تبعًا لرأي جمهور النحويين، لإمكانية تأويل شواهد القائلين بزمانيتها، كما في البيت (حَيْثُ تَهْدِي سَاقَهُ قَدَمُهْ)، وذكروا أن (حيث) هنا تفيد الظرفية المكانية؛ لأنها أضيف إلى جملة (تهدي ساقه قدمه)، وهو عبارة عن المشي، فكأن معنى الكلام: حيث مشى وتوجه، أو: في أيِّ مكان كان، كما أن البيت الآخر الذي استشهد به ابن هشام على مجيء (حيث) ظرف زمان، قد تفيد الظرفية المكانية؛ لاحتمال أن يكون المعنى: أينما تستقم يقدر لك التوفيق والنجاح في الزَّمان الْمستقبل، كما أن تعليق ابن مالك على الحديث السابق الذكر أنه حجة للأخفش في جواز استعمال (حيث) ظرف زمان غير دقيق؛ لأنه قد ورد لفظ (حيث) الوارد في الحديث في أكثر الروايات في كتب السنن بلفظ (حين). هذا والله أعلم!.

5. وجوب تصدير (رب) في الكلام.

لـ (ربّ) أربع لغات عند العرب، هي: رُبَّ، رُبَ، رَبَّ، رَبَ، واختلف النحويين فيها من حيث إفادتها التكثير أو التقليل، أو من حيث الديمومة لأحدهما، أو من حيث الأكثر والأقل، وهي حرف جر عند أكثرهم، لا مبتدأ، وتحذف (ربّ) وتعمل كثيرًا بعد الفاء، والأكثر بعد الواو، وقليلًا بعد (بل)، وبدونهن أقل، وتتعلق (ربّ) بالفعل في الأصح كسائر حروف الجر، واختُلف في ذلك، فالمشهور أن يكون ماضيًا معنًى، وقيل: حالًا، وقيل: مستقبلًا، وبعدها ينبغي أن يكون نكرة إذا دخلت على ظاهر، نحو: ربّ رجل أكرمتُ، ويكون مفسرًا بنكرة منصوبة إذا دخلت على مضمر، نحو: ربه رجلًا، ولا يثنى هذا الضمير ولا يؤنث، وبجوز حذفها، وتدخلها تاء التأنيث، فنقول: ربت، وتدخل عليها (ما)، فإما تكفها عن العمل، وإما توطؤها للدخول على الفعل، نحو: ربما يقوم عمرو، وإما زائدة، وفي هذه المسألة خالف الدماميني أبا حيان في وجوب تصدير (رب) في الكلام.

(ابن يعيش، 2001: 4/486-488؛ المرادي، 1992: ص447-458؛ ابن منظور، 1994: 1/399-410).

رأي أبي حيـــان:

رأى أبو حيان عدم ملازمة (رب) لصدر الكلام، فقد ذكر أن (رب) وقعت خبرًا لـ (إنّ) الثقيلة، ولم تصدر، واستشهد على قوله ببيت حاتم الطائي [الطويل]:

أماويُّ، إنّي رُبَّ واحِد أمّهِ ** أَجَرْتُ فَلَا قَتْلٌ عَلَيْهُ وَلَا أسْرٌ

(الطـائي، 1990: 2201؛ الفارسـي، 1987: ص245؛ أبـو حيـان، 1998: 1731/4؛ المـرادي، 2006: ص720؛ ابن عقيل، 1985: 288/2).

وكذلك وقعت خبرًا لـ (إنْ) الخفيفة في قول الشاعر -مجهول القائل-[الطويل]:

تَيَقّنْتُ أنْ رُبَّ أمْرِئٍ خِيلَ خَائِنًا ** أمينٌ، وخَوّان يُخَالُ أَمِينَا
(ابن مالك، 1990: 9/4؛ أبو حيان، 1998: 1741/4؛ المرادي، 2006: ص721؛ ابن عقيل، 1985: 288/2).
ووقعت جوابًا لـ (لو) في قوله -مجهول القائل- [الطويل]:
وَلَو علم الأقوامُ كَيفَ خَلَفْتُهُمْ ** لَرُبّ مُفَدٍّ فِي القُبور وحامِدِ
(أبو حيان، 1998: 1741/4، 1903؛ السيوطي، دون تاريخ: 443/2).

رأي الدماميني:

رأى الدماميني وجوب صدارة (رب)، ووصف قول أبي حيان بعدم ملازمة (رب) لصدر الكلام بالغلط الظاهر، وذكر أنه يجب تصديرها لشبهها بحرف النفي، ومعنى التصدير هنا ألّا يتقدم عليها ما تتعلق به، فهي -إذن- تفيد التقليل، والتقليل كالنفي، فلا يقدم على ما في حيزه، وذكر أن عدم الملازمة هنا لعلها من قبيل الضرورة، وأن ما في هذه الأبيات لا ينافي صدرية الكلام لـ (رب)، ويعضد ذلك صحة قولنا: إن زيدًا قام، وزيد لأبوه قائم. **(الدماميني، 2008: ص697).**

دراسة المسألة:

اختلف النحويون في ملازمة (رب) صدر الكلام على مذهبين:

الأول: عدم ملازمة (رب) صدر الكلام، وذهب هذا المذهب أبو حيان، والمرادي في أحد قوليه وكان ذلك في شرحه للتسهيل، وابن عقيل، ومثّلوا لصحة مذهبهم بالبيتين سابقي الذكر.
(أبو حيان، 1998: 1741/4؛ المرادي، 2006: ص721؛ ابن عقيل، 1985: 288/2).

الثاني: ملازمة (رب) صدر الكلام، وذهب هذا المذهب إلى جانب الدماميني ابن السراج، والفارسي، والهروي، وابن يعيش، والأنباري، وابن عصفور، وابن مالك، والمرادي في الجنى الداني، وحجتهم أن ما في البيتين لا ينافي صدرية (ربّ)؛ ولأنها لا تتعلق إلّا بمتأخر عنها، نحو: رُبّ فتًى جوادٍ لقيت، فموضع (رجل) النصب، كما يكون في قولنا:"بعمرو مررت" موضع المجرور، و(ربّ) عند النحاة لها الصدر، وإنْ كانت حرف جر، ووجب تصدير (ربّ)؛ لأنها تفيد التقليل، والتقليل كالنفي، فلا يقدم عليه ما في حيزه.
(ابن السراج، دون تاريخ: 417/1؛ الفارسي، 1969: ص251؛ 1990: 314/1؛ الأنباري، 1999، ص165؛ الهروي، 1993: ص259؛ ابن يعيش، 2001: 484/4-485؛ ابن عصفور، 1998: 528/1؛ ابن مالك، 1990: 175/3؛ المرادي، 1992: ص453).

وقد نقل ابن مالك عن السراج إجماع النحويين على أن (ربّ) جواب لكلام متقدم، ولا تكون إلّا في أول الكلام، فقولنا: رُبّ فتًى جوادٍ لقيت؛ جواب لمن سأل: هل لقيت فتًى جوادًا؟، فنقول له: رُبّ فتًى جوادٍ لقيت، أي: لقيت من جنس الفتيان أَجْوَاد أو أجاويد، ومثل هذا الكلام نُقِل عن المبرد.
(ابن مالك، 1990: 175/3؛ ناظر الجيش، 2008: 3032/6).

الترجيح:

يرى الباحثان أن ما ذهب إليه أبو حيان ومَنْ وافقه قد يكون جانبهم الصواب فيه؛ لأن إجماع النحويين شبه منعقد على وجوب تصدرها الكلام؛ وحجتهم في ذلك أن (ربّ) تفيد التقليل؛ لشبهها بحروف النفي والاستفهام، ولأن هذه الحروف لها الصدارة في الكلام، وتقليل الشيء يقارب نفيه أو استفهامه، ولهذا الصحيح أن نقول: ربّ رجل كريم رأيت، ولا يصح أن نقول: رأيت ربّ رجل كريم، والقصد بالتصدير هنا تصديرها على ما تتعلق به، وليس على الكلام المطلق، أما البيت المستشهد به فلا ينافي صدرية (ربّ)، ولعل (ربّ) جاءت فيه زائدة وحشوا، كما في: إنّ بكرًا ما قام، وعمرٌو لأبوه كريمٌ، كما أن أبا حيان قال في شرح التسهيل بعدم وجوب تصدر (ربّ) للكلام، وهو نفسه ذكر صراحة في بعض مصنفاته الأخرى أنها لازمة الصدارة، ولعلّ المرادي وابن عقيل اتبعا قول أبي حيان في شرحهما للتسهيل على سبيل السهو أو الغلط، بينما نجد المرادي في الجنى الداني قال بوجوب تصدر (ربّ) الكلام. هذا والله أعلم!.
(أبو حيان، 1982: ص71؛ 1986: ص5؛ المرادي، 1992: ص453).

الخاتمـــــة

الحمد الله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا الكريم ﷺ، ونحمد الله أن وفقنا وأنعم علينا لإتمام هذا البحث، وفي ختامه يُمكننا أن نقدّم خلاصة موجزة له من خلال دراستنا لبعض مسائل الخلاف بينه وبين بعض النحاة، وهي:

1. أن الخلاف النحوي أضاف الشيء الكثير للغة العربية، وأسهم في تطورها.
2. أن الدماميني لم تكن له خلافات معينة مع نحاة في مرحلة زمنية معينة، بل الخلاف مختلف زمانًا ومكانًا.
3. أن الدماميني يدعم خلافه مع بعض النحاة بأصول النحو المتعارف عليها، ولعل الصواب جانبه في بعض خلافاته.
4. أن الدماميني توسع في الاستشهاد، فقد أورد في المسألة الواحدة شواهد عدة من القرآن الكريم، والشعر والنثر العربيين، وأقوال العرب، ولم يغفل الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف على الرغم من الخلاف المشهور في ذلك.

وأخيرًا: نسأل الله ﷻ أن يتقبل عملنا هذا بقبول حسن، وأن يجعله خالصًا لوجهه الكريم، وأن ينفع به قارئه، من طلاب علم وباحثين، فهو ولينا، ونعم المولى، ونعم المعين النصير.

المصـــادر والمراجـــع

- **مصحف المدينة برواية حفص عن عاصم.**
- **الأخفـش**، سعيد بن مسعدة، 1990، **معانـي القـرآن**، تح: هدى محمود قراعة، ط: 1، مكتبة الخانجي، القاهرة-مصر
- **الأزهـري**، خالد بن عبد الله، 2000، **التصريح بمضمون التوضيح في النحو**، تح: بلا، ط: 1، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان.
- **الألـوسي**، محمود بن عبد الله، 1995، **روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني**، تح: علي عبد الباري عطية، ط: 1، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان.
- **الأنبـاري**، عبد الرحمن بن محمد، 1999، **أسـرار العربيـة**، تح: بركات يوسف هبود، ط: 1، دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت-لبنان.
- **البخـاري**، محمد بن إسماعيل، 1993، **صحيح البخاري**، تح: مصطفى ديب البغا، ط: 5، دار ابن كثير، دار اليمامة، دمشق-سوريا.
- **البغـدادي**، إسماعيل بن محمد، 1951، **هديـة العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنّفين**، ط: من دون، طُبِع بعناية وكالة المعارف الجليلة في مطبعتها البهية استانبول أعادت طبعه بالأوفست، دار إحياء التراث العربي، بيروت لبنان.
- **البغـدادي**، عبد القادر بن عمر، 1997، **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب**، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، ط: 4، مكتبة الخانجي، القاهرة-مصر.
- **البغـدادي**، عبد القادر بن عمر، 1973-1994، **شرح أبيات مغني اللبيب**، تح: عبد العزيز رباح، وأحمد يوسف دقاق، ط: (جـ 1-4) الثانية، (جـ 5-8 الأولى)، دار المأمون للتراث، بيروت-لبنان.
- **البيضاوي**، عبد الله بن عمر، 1998، **أنوار التنزيل وأسرار التأويل**، تح: محمد عبد الرحمن المرعشلي، ط: 1، دار إحياء التراث العربي، بيروت-لبنان.
- **الجـرجـاني**، عبد القاهر بن عبد الرحمن، 1982، **المقتصـد فـي شـرح الإيضـاح**، تح: كاظم بحر المرجان، ط: من دون، دار الرشيد، بغداد-العراق.
- **الجرجـاني**، علي بن محمد، 1983، **التعريفـات**، تح: ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر، ط: 1، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان.
- **ابن جنـي**، أبو الفتح عثمان، دون تاريخ، **الخصائـص**، تح: محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة

للكتاب، القاهرة-مصر، ت ط: بلا.
- **ابن جنـي**، أبو الفتح عثمان، 2000، **سـر صنـاعة الإعـراب**، تح: بلا، ط: 1، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان.
- **ابـن جنـي**، أبو الفتح عثمان، 1998، **المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها**، تح: محمد عبد القادر عطا، ط: 1، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان.
- **الجـوهـري**، إسماعيل بن حماد، 1987، **الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية**، تح: أحمد عبد الغفور عطار، ط: 4، دار العلم للملايين، بيروت-لبنان.
- **حاجّـي خليفـة**، مصطفي بن عبد الله، 1999، **كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون**، تح: بلا، ط: من دون، دار الفكر، بيروت-لبنان.
- **الحنبلـي**، عبد الحي بن أحمد، 1994، **شذرات الذهب في أخبار مَنْ ذهب**، تح: بلا، ط: 1، دار الفكر، بيروت-لبنان.
- **أبو حيـان**، محمد بن يوسف، 1998، **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، تحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد التواب، ط: 1، مكتبة الخانجي، القاهرة-مصر.
- **أبو حيـان**، محمد بن يوسف، 1986، **تذكـرة النحـاة**، تح: عفيف عبد الرحمن، ط: 1، مؤسسة الرسالة، بيروت-لبنان.
- **أبو حيـان**، محمد بن يوسف، 1997-2024، **التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل**، تح: حسن هنداوي، ط: 1، دار القلم بدمشق (الأجزاء1-5)، دار كنوز إشبيليا بالرياض (الأجزاء 6-22).
- **أبـو حيـان**، محمد بن يوسف، 1982، **تقريـب التقريـب**، تح: عفيف عبد الرحمن، ط: 1، دار المسرة، بيروت-لبنان.
- **ابن الخبـاز**، أحمد بن الحسين، 2007، **توجيه اللمع**، دراسة وتحقيق: فايز زكي محمد دياب، ط: 2، دار السلام، القاهرة-مصر.
- **ابـن الخشـاب**، عبد الله بن أحمد، 1972، **المرتجـل في شرح الجمـل**، تحقيق ودراسة: علي حيدر، ط: من دون، مجمع اللغة العربية، دمشق-سوريا.
- **الدمامينـي**، محمد بن أبي بكر، 2008، **شرح المزج في شرح مغني اللبيب**، دراسة وتحقيق عبد الحافظ حسن مصطفى العسيلي، ط: 1، مكتبة الآداب، القاهرة-مصر.
- **ابن أبي الربيع**، عبيد الله بن أحمد، 1986، **البسيط في شرح جمل الزجاجي**، تحقيق ودراسة: عياد بن عيد الثبيتي، ط: 1، دار الغرب الإسلامي، بيروت-لبنان.
- **ابن أبي ربيعـة**، عمر بن أبي ربيعة، 1996، **ديـوان عمـر بن أبي ربيعـة**، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه: فايز محمد، ط: 2، دار الكتاب العربي، بيروت-لبنان.
- **الرضـي**، محمد بن الحسن، 1996، **شرح الرضي على الكافية**، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، ط: 2، جامعة قاريونس، بنغازي-ليبيا.
- **الزمخشـري**، محمود بن عمر، 1987، **الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل**، وبهامشه الانتصاف من الكشاف لابن المنير الإسكندري، والكافي الشافِي في تخريج أحاديث الكشاف لابن حجر العسقلانِي، وحاشية الشيخ محمد عليان المرزوقي، وشواهد الإنصاف على شواهد الكشاف للشيخ محمد عليان المذكور، ضبطه وصححه ورتّبه: مصطفى حسين أحمد، ط: 3، دار الريان للتراث بالقاهرة - دار الكتاب العربي ببيروت.
- **الـزمخشـري**، محمود بن عمر، 1993، **المفصـل في صنعـة الإعـراب**، تح: علي بو ملحم، ط: 1، مكتبة الهلال، بيروت- لبنان.
- **ابـن السـراج**، محمد بن السري، من دون، **الأصول في النحو**، تح: عبد الحسين الفتلي، ط: من دون، مؤسسة

الرسالة، بيروت-لبنان.
- **السخـاوي**، محمد بن عبد الرحمن، 1992، **الضوء اللامع لأهل القرن التاسع**، تح: بلا، ط: 1، منشورات دار الجيل، بيروت-لبنان.
- **سيبـويـه**، عمرو بن عثمان، 1988، **الكتـــاب**، تح: عبد السلام محمد هارون، ط: 3، مكتبة الخانجي، القاهرة-مصر.
- **السيـرافـي**، الحسن بن عبد الله، 2008، **شرح كتاب سيبويه**، تح: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، ط: 1، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان.
- **السيـوطـي**، جلال الدين عبد الرحمن، 2005، **بغية الوعاة فـــي طبقت اللغويين والنحـاة**، تح: علي محمد عمر، ط: 1، مكتبة الخانجي، القاهرة- مصر.
- **السيـوطي**، عبد الرحمن بن أبي بكر، من دون، **همـع الهوامـع في شرح جمـع الجوامـع**، تح: عبد الحميد هنداوي، ط: من دون، المكتبة التوفيقية، القاهرة-مصر.
- **ابـن الشجـري**، هبة الله بن علي، 1991، **أمـالي ابن الشجري**، تح: محمود محمد الطناحي، ط: 1، مكتبة الخانجي، القاهرة-مصر.
- **الشوكـــاني**، محمد بن علي، 2011، **البـــدر الطالع بمحاسن مَنْ بعد القرن السابع**، شرحه ووضع فهارسه: صلاح الدين الهوَّاري، ط: 1، المكتبة العصرية، بيروت- لبنان.
- **ابن الصائـغ**، محمد بن حسن، 2004، **اللمحـــة فـــي شـرح الملحـــة**، تح: إبراهيم بن سالم الصاعدي، ط: 1، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة-المملكة العربية السعودية.
- **الطـائـــي**، حاتم بن عبد الله، 1990، **ديوان شعر حاتم بن عبد الله وأخباره**، صنعة: يحيى بن مُدرك الطائي، رواية: هشام بن محمد الكلبي، دراسة وتحقيق: عادل سليمان جمال، ط: 1، مكتبة الخانجي، القاهرة-مصر.
- **ابـن عاشـــور**، محمد الطاهر، 1984، **التحرير والتنوير**، تح: بلا، ط: من دون، الدار التونسية للنشر– تونس.
- **ابن العبـــد**، طرفة بن العبد، 2003، **ديوان طرفة بن العبد**، اعتنى به: عبد الرحمن المصطاوي، حمدو طماس، ط: 1، دار المعرفة، بيروت- لبنان.
- **أبـــو عبيـدة**، معمر بن المثنى، 1963، **مجـــاز القـــرآن**، تح: محمد فواد سزگين، ط: من دون، مكتبة الخانجي، القاهرة-مصر.
- **عـــزة**، كُثيّر عزة، 1971، **ديـــوان كُثيّـــر عـــزة**، جمعه وشرحه: إحسان عباس، ط: من دون، دار الثقافة، بيروت-لبنان.
- **ابن عصفـــور**، علي بن مؤمن، 1998، **شرح جمل الزجاج**، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه: فواز الشعّار، إشراف: إميل بديع يعقوب، ط: 1، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان.
- **ابـن عقيـــل**، عبد الله بن عبد الرحمن، 1985، **المساعد على تسهيل الفوائد**، تح: محمد كامل بركات، ط: 1، جامعة أم القرى، دار الفكر، دمشق - دار المدني، جدة.
- **العينـــي**، محمود بن أحمد، 2010، **المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية**، تح: علي محمد فاخر وآخرين، ط: 1، دار السلام، القاهرة-مصر.
- **الغنـــوي**، الطفيل الغنوي، 1968، **ديوان الطفيل الغنوي**، تح: محمد عبد القادر أحمد، ط: 1، دار الكتاب الجديد، بيروت- لبنان.
- **الفـــراء**، يحيى بن زياد، من دون، **معانـــي القـــرآن**، تح: أحمد يوسف النجاتي وآخرين، ط: 1، دار المصرية، القاهرة-مصر.
- **الفارســـي**، الحسن بن أحمد، 1969، **الإيضـــاح العضـــدي**، تح: حسن شاذلي فرهود، ط: 1، جامعة

الرياض-المملكة العربية السعودية.
- **الفارسي**، الحسن بن أحمد، 1990، **التعليقة على كتاب سيبويه**، تح: عوض بن حمد القوزي، ط: 1، مطبعة الأمانة، القاهرة-مصر.
- **الفارسيّ**، الحسن بن أحمد، 1988، **شرح الأبيات المشكلة الإعراب**، تحقيق وشرح: محمود محمد الطناحي، ط: 1، مكتبة الخانجي، القاهرة-مصر.
- **الفارسي**، الحسن بن أحمد، 1987، **المسائل الحلبيات**، تح: حسن هنداوي، ط: 1، دار القلم، دمشق - دار المنارة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت.
- **الفرزدق**، همام بن غالب، 1987، **ديوان الفرزدق**، شرحه وضبطه وقدّم له: علي فاعور، ط: 1، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان.
- **الكفوي**، أيوب بن موسى، من دون، **الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية**، تح: عدنان درويش، محمد المصري، ط: من دون، مؤسسة الرسالة، بيروت-لبنان.
- **ابن مالك**، محمد بن عبد الله، 2021، **ألفية ابن مالك**، تح: عبد المحسن بن محمد القاسم، ط: 4، دار الميراث النبوي، الجزائر-الجزائر.
- **ابن مالك**، محمد بن عبد الله، 1967، **تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد**، تح: محمد كامل بركات، ط: من دون، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، القاهرة-مصر.
- **ابن مالك**، محمد بن عبد الله، 1990، **شرح تسهيل الفوائد**، تح: عبد الرحمن السيد، ومحمد بدوي المختون، ط: 1، دار هجر، القاهرة-مصر.
- **ابن مالك**، محمد بن عبد الله، 1982، **شرح الكافية الشافية**، حققه وقدم له: عبد المنعم أحمد هريدي، ط: 1، جامعة أم القرى، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة.
- **ابن مالك**، محمد بن عبد الله، 1985، **شواهد التَّوضيح والتَّصحيح لمشكلات الجامع الصَّحيح**، تح: طه محسن، ط: 1، مكتبة ابن تيمية، القاهرة-مصر.
- **المبرد**، محمد بن يزيد، 1994، **المقتضب**، تح: محمد عبد الخالق عضيمة، ط: 3، وزارة الأوقاف المصرية، القاهرة-مصر.
- **المرادي**، حسن بن قاسم، 1992، **الجنى الداني في حروف المعاني**، تح: فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل، ط: 1، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان.
- **المرادي**، حسن بن قاسم، 2006، **شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد**، تحقيق ودراسة: محمد عبد النبي محمد أحمد عبيد، ط: 1، مكتبة الإيمان، المنصورة-مصر.
- **ابن منظور**، محمد بن مكرم، 1994، **لسان العرب**، وضع الحواشي: اليازجي وجماعة من اللغويين، ط: 3، دار صادر، بيروت-لبنان.
- **ناظر الجيش**، محمد بن يوسف، 2008، **تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد**، دراسة وتحقيق: علي محمد فاخر وآخرون، ط: 1، دار السلام، القاهرة-مصر.
- **ابن الناظم**، محمد بن محمد، 2000، **شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك**، تح: محمد باسل عيون السود، ط: 1، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان.
- **الهروي**، علي بن محمد، 1993، **الأزهية في علم الحروف**، تح: عبد المعين الملّوحي، ط: 2، مجمع اللغة العربية، دمشق-سوريا.
- **ابن هشام**، عبد الله بن يوسف، 1985، **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، تح: مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، ط: 6، دار الفكر، دمشق-سوريا.
- **ابن يعيش**، يعيش بن علي، 2001، **شرح المفصل للزمخشري**، قدم له: إميل بديع يعقوب، ط: 1، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان.